

زكاة

القرار رقم (IZD-2021-432) |

الصادر في الدعوى رقم (Z-18650-2020) |

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة
الدخل في مدينة الدمام

المفاتيح:

ربط زكوي - مدة نظامية - نظام الدفاتر التجارية - إلغاء قرار المدعى عليها.

الملخص:

مطالبة المدعي بإلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن الربط الزكوي لعام ٢٠٠٤م، حيث ينحصر اعتراضه على بند المدة النظامية، ويدفع بعدم توفر المستندات لمضي عشر سنوات وفق نظام الدفاتر التجارية، ويطلب باعتماد الإقرارات المقدمة منه - أجابت الهيئة بأن اعتراض المدعي غير مسبب لحقيقة البنود المعترض عليها، كما أن دعوى المدعي لا يسندها دليل يستند عليه حقيقة وفق إقراره، كما أن إقرار المدعي تم إعداده بطريقة غير صحيحة وقامت بالتعديل عليه - ثبت للدائرة أنه جائب المدعى عليها الصواب في دفعها بأن المدعي لم يعترض على التقادم ابتداءً، وأن الهيئة لم تقدم أي دليل مادي معتبر على وجود معلومات غير صحيحة في إقرار المدعية يعطيها الحق بإصدار الربط الزكوي دون التقيد بمدة. مؤدى ذلك: إلغاء قرار المدعى عليها - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

المستند:

- المادة (١٣/٥/أ)، و(٨/٢١)، من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ١٤٣٨/٦/١هـ.

الوقائع:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه ومن والاه؛ وبعد:

إنه في يوم الأحد الموافق ٢٠٢١/٥/٠٢م، عقدت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة الدمام، المنشأة بموجب نظام

ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١) بتاريخ ١٥/١٠/١٤٢٥هـ وتعديلاته، والمُشكلة بموجب الأمر الملكي رقم (٦٥٧٤) بتاريخ ٢٣/١٢/١٤٣٩هـ، والمعاد تشكيلها بموجب الأمر الملكي رقم (٢٦٧٦٠) بتاريخ ١٤/٠٥/١٤٤٢هـ، وذلك للنظر في الدعوى المقامة من (...) ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل؛ وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية بالرقم أعلاه وبتاريخ ٣٠/٠٦/٢٠٢٠م.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعي/ ... (هوية وطنية رقم ...) بصفته مالكاً لمصنع ... (سجل تجاري رقم ...)، تقدم باعتراضه على الربط الزكوي لعام ٢٠٠٤م، الصادر عن الهيئة العامة للزكاة والدخل، والمتعلق ببند المدة النظامية؛ ويدفع بعدم توفر المستندات لمضي عشر سنوات وفق نظام الدفاتر التجارية، ويطلب باعتماد الإقرارات المقدمة منه.

وبعرض لائحة الدعوى على المدعى عليها؛ دفعت فيها بعدم قبول الدعوى من الناحية الشكلية، وفقاً لأحكام الفقرة (٢) من المادة (٣) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ٢١/٠٤/١٤٤١هـ.

ومن ثم قدمت المدعى عليها مذكرة إلحاقه، جاء فيها أن اعتراض المدعي غير مسبب لحقيقة البنود المعترض عليها، كما أن دعوى المدعي لا يسندها دليل يستند عليه حقيقة وفق إقراره، كما ذكرت بأن إقرار المدعي تم إعداده بطريقة غير صحيحة وقامت بالتعديل عليه، واختتمت مذكرتها بطلب رفض الدعوى.

وفي يوم السبت الموافق ١٣/٠٣/٢٠٢١م، عقدت الدائرة جلستها عن بعد لنظر الدعوى، حضرها/ ... (هوية وطنية رقم ...)، بصفته وكيلًا للمدعي وحضرها/ ... (هوية وطنية رقم ...)، بصفته ممثل للمدعى عليها/ الهيئة العامة للزكاة والدخل، وبسؤال وكيل المدعي عن دعوى موكله أجاب بأن الاعتراض المقدم للهيئة كان خلال المدة النظامية حيث تلقينا خطاب (الربط) في ٢٦/٠٣/٢٠١٨م وقامنا بالاعتراض أمام الهيئة في يوم الأحد ٢٧/٠٥/٢٠١٨م وهو اليوم التالي لانتهاء المدة النظامية، حيث أن المدة النظامية انتهت يوم الجمعة ٢٥/٠٥/٢٠١٨م، وبسؤال ممثل المدعى عليها أجاب بأنه يكفي بالمذكرة المقدمة بنظام الأمانة العامة للجان الضريبية وعليه قررت الدائرة قبول الدعوى من الناحية الشكلية وإلزام الهيئة بالرد موضوعاً وقد تم تأجيل نظر الدعوى إلى يوم الأحد ٠٢/٠٥/٢٠٢١م الساعة ٢٠:٠٠م وقد أفهمت الدائرة للممثل المدعى عليها بإرفاق الرد قبل تاريخ ٠٨/٠٤/٢٠٢١م ليستنى للمدعي إمكانية الرد قبول موعد الجلسة.

وفي يوم الأحد الموافق ٠٢/٠٥/٢٠٢١م، عقدت الدائرة جلستها عن بعد لنظر الدعوى، وبسؤال وكيل المدعي عن دعواه، أجاب بأنها لا تخرج عما ورد في لائحة الدعوى المودعة مسبقاً لدى الأمانة العامة للجان الضريبية. وبمواجهة ممثل المدعى عليها بذلك، أجاب بأنه يتمسك برد المدعى عليها المودع مسبقاً لدى الأمانة العامة للجان الضريبية، وبسؤال الطرفان عما إذا كان لديهما أقوال أخرى،

أجاباً بما لا يخرج عما هو مذكور في المذكرات المقدمة للدائرة وذكر ممثل المدعى عليها بأن المدعى عليها لا تقبل أي مستندات جديدة مقدمة. لذا، قررت الدائرة قفل باب المرافعة والمداولة.



الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام الزكاة الصادر بالأمر الملكي رقم (٥٧٧/٢٨/١٧) وتاريخ ١٤/٠٣/١٣٧٦هـ، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (٢٠٨٢) بتاريخ ١٤٣٨/٠٦/٠١هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١) وتاريخ ١٤٢٥/١/١٥هـ وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (١٥٣٥) وتاريخ ١٤٢٥/٦/١١هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ١٤٤١/٤/٢١هـ والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل؛ لما كان المَدَّعي يهدف من دعواه إلى إلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل في شأن الربط الزكوي لعام ٢٠٠٤م، وحيث إن هذا النزاع من النزاعات الزكوية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلة ضمن اختصاص لجنة الفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل بموجب الأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ١٤٤١/٠٤/٢١هـ، وحيث قُدمت الدعوى من ذي صفة، وخلال المدة المقررة نظاماً، مما يتعين معه لدى الدائرة قبول الدعوى شكلاً.

ومن حيث الموضوع؛ فإنه بتأمل الدائرة للأوراق والمستندات التي تضمنها ملف الدعوى، وما أبداه أطرافها من طلبات ودفاع ودفع، فقد تبين للدائرة أن الخلاف يكمن في إصدار المدعى عليها الربط الزكوي لعام ٢٠٠٤م، ويطالب المدعى باعتماد الإقرارات المقدمة منه، في حين دفعت المدعى عليها أن اعتراض المدعى غير مسبب لحقيقة البنود المعترض عليها، كما أن دعوى المدعى لا يسندها دليل يستند عليه حقيقة وفق إقراره، كما ذكرت بأن إقرار المدعى تم إعداده بطريقة غير صحيحة، وحيث أنه بالرجوع إلى ملف الدعوى وكامل ومستنداتها وكامل دفعوط أطراف الدعوى، تبين أن المدعى يعترض على إجراء الهيئة في الربط الزكوي لعام ٢٠٠٤م وذلك بمرور أكثر من عشر سنوات من تاريخ تقديمه للإقرارات للأعوام محل الخلاف، ويبين المدعى بأنه لم يتمكن من مسك الدفاتر التجارية الخاصة بذلك العام لمرور أكثر من عشر سنوات على الربط، وهنا يمكن القول بأن المدعى يعترض على إجراء الهيئة في الربط لأعوام سابقة مضت على تقديم إقرارها أكثر من عشر سنوات والذي في سياقه يتبين أنه يعترض على التقادم، فلا يصح أن المدعى عليها تدفع بأن المدعى لم يدفع بالتقادم في ظل أنه وضع في لائحته باعتراضه على إجراء الهيئة في الربط لأعوام لا يحق للهيئة الربط على إقراراتها (لمضي مدة الخمس سنوات) وكما أن المدعى طالب في لائحته بأخذ إقراره للعام محل الاعتراض كما هي مما يدل على اعتراضه على التقادم الخماسي ولذلك فقد جانب المدعى عليها

الصواب في دفعها بأن المدعي لم يعترض على التقادم ابتداءً.

أما ما ذكرته المدعي عليها من شأنه إعطائها الحق بالربط الزكوي دون التقيد بمدة محددة إذا كان إقرار المدعي غير صحيح، وبهذا نحيب أن ما تدعيه المدعي عليها من حقها في إجراء الربط الزكوي دون التقيد بمدة محددة استناداً إلى أن اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة قد أتاحت لها هذا الإجراء، ولكن ذلك لا يمكن الأخذ به على إطلاقه، إذ أن ذلك الحق مقيد بجملة من الشروط والحالات التي يمكن عند تحققها إجراء الربط الزكوي دون التقيد بمدة محددة، والتي منها ما ورد في الفقرة (٨/ج) من المادة (٢١) من لائحة جباية الزكاة والتي تعطي الحق للهيئة بإجراء الربط الزكوي أو تعديله دون التقيد بمدة محددة في حالة أن الإقرار يحتوي على معلومات غير صحيحة، أما في حالة أن إقرار المدعي غير صحيح بسبب خطأ في تطبيق تعليمات الزكاة أو اختلاف وجهات النظر في المعالجة الزكوية، فإن حقها في إجراء الربط الزكوي يسقط بعد مضي (٥) سنوات من انتهاء الأجل المحدد لتقديم الإقرار الزكوي طبقاً للفقرة (١٠) من المادة (٢١) من لائحة جباية الزكاة المذكورة أعلاه. ولا ينال من ذلك ما تدعيه الهيئة بأن إقرار المدعية غير صحيح لمجرد قيامها بتعديل بنود جوهرية مؤثرة على الربط، إذ أن الهيئة لم تقدم أي دليل مادي معتبر على وجود معلومات غير صحيحة في إقرار المدعية يعطيها الحق بإصدار الربط الزكوي دون التقيد بمدة، حيث أن التعديلات التي قامت بإجرائها نتجت إما بسبب خطأ في تطبيق تعليمات الزكاة أو بسبب اختلاف وجهات النظر في احتساب الزكاة بين الطرفين، و في كلا الحالتين فإن الهيئة لديها الحق بإجراء الربط الزكوي خلال (٥) سنوات من نهاية الأجل المحدد لتقديم الإقرار الزكوي استناداً للفقرة رقم (١٠) من المادة (٢١) من لائحة جباية الزكاة، وبالتالي فإن الفقرة (٨) من المادة (٢١) لا تنطبق على حالة المدعية، إذ أنه لا يمكن التحويل على مجرد القول بأنه نظراً لتعديل بعض البنود في الإقرار الزكوي لكي يستنتج من ذلك أن الإقرار يتضمن معلومات غير صحيحة.

أما بالنسبة لما تدعيه الهيئة بأن المدعي لم يقدم الإقرار الزكوي في موعده النظامي، وبالنظر إلى الإقرار الزكوي المقدم من المدعي للعام ٢٠٠٤م تبين أن تاريخ تقديم الإقرار الزكوي المنتهي في ٢٠٠٤/١٢/٣١م هو ٢٠٠٥/٣/٢٨م وبذلك لا وجاهة للهيئة في دفعها بأن المدعي لم يقدم إقراره الزكوي في موعده النظامي، وحتى إن كان المدعي لم يقدم إقراره في موعده النظامي نرى أن نظام جباية الزكاة لم يرد فيه ما يدل على إهدار القيمة القانونية للإقرار المقدم بعد المدة النظامية، وغاية ما نص عليه المشرع في هذه اللائحة هو إعطاء الحق للهيئة في الربط على المكلف تقديرياً بعد تقديمه للإقرار بعد المدة النظامية، وهذا ظاهر من حال النص (الفقرة ٥/أ من المادة الثالثة عشر من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة)، ولم يوجب المشرع على الهيئة استخدام هذا الأسلوب في حال تقديم الإقرار بعد المدة النظامية، ولما كان ذلك، يبقى تقديم الإقرار بعد المدة النظامية خاضع لسلطة الهيئة التقديرية، بحيث تتخذ ما تراه محققاً للمصلحة وبما يتفق مع مفهوم اللائحة وإصدار قرارها بالربط عندما يتضح لها صحة تقدير إقرار المكلف. وطالما

يتبين من وقائع القضية محل النظر اتجاه الهيئة إلى الاعتماد على الإقرار المقدم من المكلف ولم تستخدم حقها في الربط التقديري المشار إليه في الفقرة الآنف ذكرها، فإنه لا وجه لإلزامها بالربط التقديري عندما تكون الهيئة قد استخدمت ما هو متاح لها نظاماً وليس ممنوعاً عليها استخدامها طالما كان ذلك ملائماً وفقاً لسلطتها التقديرية، بما يتضح معه إرادة الهيئة في قبولها للإقرار المقدم حتى وإن كان بعد المدة النظامية وتعبير صريح منها بالموافقة على الإقرار المقدم من المكلف، بحيث لا يتوجب معه إلزامها بالربط التقديري، وبدل عليه ما استقر عليه عرف الهيئة من قبول الاقرارات الزكوية التي تقدم اليها بعد المدة النظامية، عندما ترى ملائمة ذلك وفقاً لسلطتها التقديرية، وهذا يعد في باب الأعراف الإدارية التي تحمل حجية نظامية لا يجب إهمالها، الأمر الذي يتعين معه لدى الدائرة إلغاء قرار المدعى عليها.



القرار:

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:

إلغاء قرار المدعى عليها فيما يتعلق ببند المدة النظامية للربط الزكوي لعام ٢٠٠٤م. صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين، وقد حددت الدائرة ثلاثون يوماً موعداً لتسلم نسخة القرار، ولأطراف الدعوى طلب استئنافه حسب النظام خلال (٣٠) ثلاثين يوماً من اليوم التالي للتاريخ المحدد لتسلمه، بحيث يصبح نهائياً وواجب النفاذ بعد انتهاء هذه المدة في حال عدم تقديم الاعتراض.

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.